العرب
الجمعة 2021/10/15
السنة 44 العدد 12210

تخفيف الحكومة الجزائرية للدعم يضع الجبهة الاجتماعية تحت الصدمة

تدهور القدرة الشرائية للمواطنين يهدد الاستقرار الاجتماعي

صابر بليدي

الجزائر - تعكف الحكومة الجزائرية على إطلاق خارطة اجتماعية جديدة بأسماء الأسر والفئات الاجتماعية الضعيفة، للاستفادة من تحويلات اجتماعية نقدية مباشرة بداية من مطلع العام القادم، وفقا للتدابير التي أدرجتها في قانون الموازنة العامة لعام 2022، والذي تنوي من خلاله مباشرة انسحابها التدريجي من سياسة الدعم الحكومي المباشر للمواد الاستهلاكية ذات الاستعمال الواسع.

ولئن كان الأمر يمثل طلبا ملحّا لنقابات وقوى سياسية وتنظيمات مدنية، من أجل قطع الطريق على تحويل وجهة التحويلات الاجتماعية الشاملة إلى غير أصحابها ودخول فئات انتهازية على الخط، فإن المخاوف من الصدمة بدأت تلوح في أفق المجتمع، بسبب الشكوك في توفيق الحكومة في إطلاق خارطة اجتماعية حقيقية غير قابلة للتلاعب أو الإقصاء، على اعتبار أن الانسحاب الاجتماعي يعني تحرير أسعار الكثير من المواد الاستهلاكية.

> في الجزائر يسود إجماع حول ضرورة مراجعة سياسة الدعم الاجتماعي بشكل يضمن تخفيف العبء على الخزينة العمومية

وتضاربت البيانات بشأن الأرقام الحقيقية للتحويلات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة، ففيما تحدث بعضها عن قيمة سبعة عشر مليار دولار سنويا، تحدثت أخرى عن نحو أربعين مليار دولار خلال الخمس سنوات الأخيرة، غير أن توسع قاعدة الدعم في السياسات الحكومية المتعاقبة يرجح فرضية الخيار الأول، على اعتبار أن الأمر لا يتعلق بالمواد الغذائية فقط، بل يمتد إلى قطاعات أخرى كالسكن والصحة والوقود والكهرباء والماء، وغيرها.

وحذر حزب العمال اليساري في أكثر من مناسبة مما أسماه بـ"التفريط في خيار الدولة الاجتماعية الموروث عن ثورة التحرير، والذي يعدّ أحد مبادئ الدولة الوطنية، التي تكفل كرامة الحياة والعيش للفرد الجزائري في مختلف وضعياته"، وهو الأمر الذي تتظاهر به السلطة، رغم نواياها في بدء التراجع عن السياسة الاجتماعية التي أنهكت الخزينة العمومية، لأنها تمثل خمس الناتج الداخلي الخام.

وكان الرئيس عبدالمجيد تبون قد أكد في تصريحه الأخير لوسائل إعلام محلية، أن "الدولة ثابتة على مبادئها الاجتماعية وأنها ستبقى إلى جانب الفئات الاجتماعية الهشة"، غير أن ذلك لا يحجب الحقيقة الاجتماعية والاقتصادية التي تتدهور تدريجيا خلال الأشهر الأخيرة، بسبب تراجع القدرة الشرائية وموجة الغلاء الفاحش للأسعار، مما أفرز تحولات اجتماعية غير مسبوقة تمثلت في توسع رهيب لدائرة الفقر.

وتبقى الجبهة الاجتماعية هي الهاجس الأكبر للحكومة، التي تخشى من أي انفجار قد يزيد من متاعبها السياسية، خاصة في ظل بروز مؤشرات على احتجاجات واضطرابات هددت عدة نقابات مستقلة بشنها خلال الأسابيع القليلة القادمة، للتنديد بعجز الحكومة عن تحقيق توازنات ثابتة خاصة لدى طبقة العمال المتضررة من الاشتعال غير المسبوق للأسعار.

وأعرب رئيس جمعية حماية المستهلك مصطفى زبدي عن مخاوفه من الخيارات المنتظرة في قانون المالية الجديد، في ظل غياب نقاش وشفافية حقيقية حول إعداد الخارطة الاجتماعية الجديدة، والآليات الموضوعية لتصنيف الأسر والفئات والأفراد المستحقين للدعم الحكومي، وإمكانية تسلل نفس العناصر التي أجهضت سياسة الدعم الشامل.

ورغم ذلك يسود إجماع لدى مختلف الفاعلين في الجزائر حول ضرورة مراجعة سياسة الدعم الاجتماعي، بشكل يكفل تخفيف العبء على الخزينة العمومية ويضمن التكفل بالفئات والأسر المعوزة، خاصة في ظل تغلغل لوبيات الاحتكار والتهريب، التي تستغل الدعم الشامل لتحقيق أرباح إضافية من المواد المدعمة سواء في الاستغلال الداخلي أو التهريب عبر الحدود البرية إلى دول الجوار.

وفي خطوة تستهدف التخفيف من وطأة الضغط الاجتماعي على الاستقرار الداخلي، عمدت الحكومة إلى استحداث منحة للبطالة لأول مرة، أعلن عنها الرئيس تبون خلال الأسابيع الأخيرة والتي ستمسّ البطالين بين سن الثلاثين والستين، حيث سيستفيدون من نحو ثمانين دولارا أميركيا شهريا، كما ينتظر مراجعة بعض الرسوم والضرائب المتعلقة بالضريبة على الدخل، من أجل السماح بارتفاع الدخل الشهري، غير أنّ ارتفاع مؤشر التضخم البالغ حوالي خمسة في المئة حسب بيانات رسمية، يهدّد بالتهام أي زيادة في الرواتب.

وتسجل الموازنة الجزائرية خلال العام القادم عجزا تاريخيا يقدر بحسب وثيقة مشروع قانون المالية بنحو واحد وثلاثين مليار دولار، بارتفاع يقدر بحوالي تسعة مليارات دولار مقارنة بالعام الجاري، وهو ما يضع التوازنات الكبرى للبلاد في حالة حرجة للغاية.

وأوضح نص المشروع المتعلق بإطلاق جهاز الدعم المباشر، بأنه "سيدخل حيز التنفيذ عقب مراجعة وتعديل أسعار المنتوجات المدعمة والذي يتجسّد في تحويلات نقدية ومباشرة لصالح الأسر المؤهلة، حيث تحدّد كيفيات تطبيق هذه المادة بنصوص تطبيقية لاسيما قائمة المنتوجات المدعمة المعنية بمراجعة الأسعار، فئات الأسر المستهدفة، ومعايير التأهيل للاستفادة من هذا التعويض وكذلك كيفيات التحويل النقدي".

الحكومة الجزائرية أمام تحدي مراجعة الدعم الاجتماعي

أحزاب ليبية تطالب بردع المجلس الأعلى للدولة

طرابلس - عبّرت أحزاب ليبية عن رفضها لمساعي المجلس الأعلى للدولة لعرقلة الانتخابات المزمع إجراؤها في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل في البلاد، متهمة إياه بمحاولة تأجيج الصراع بين مختلف الأطراف السياسية في ليبيا.

واستنكرت رابطة الأحزاب الليبية رفض المجلس الأعلى للدولة للقوانين الانتخابية الصادرة عن مجلس النواب والمتعلقة بتنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة.

واعتبرت الرابطة أن المراسلة التي وجهها مجلس الدولة إلى المفوضية العليا للانتخابات بمثابة تهديد وعرقلة واضحة للعملية الانتخابية القادمة، وهو ما يعرّض وحدة وسلامة ومستقبل ليبيا للخطر، مطالبة بسحب هذا الخطاب كي لا يترتب عليه تأجيل الانتخابات.

ودعا البيان جميع الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي والعسكري والاجتماعي إلى الركون إلى التهدئة الكاملة ومنع إثارة النعرات الجهوية والأيديولوجية والمواجهات المسلحة التي من شأنها تكرار تأجيج الصراع، والسعي بصدق للتوجه للانتخابات وفق موعدها في الرابع والعشرين من ديسمبر.

وطالب البيان بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومجلس الأمن بإجراءات رادعة لكلّ من يتسبّب أو يُحاول عرقلة إجراء الانتخابات في موعدها، سواء كان من مؤسسات الدولة أو الأفراد.

وتضمّ رابطة الأحزاب الليبية في عضويتها أحزاب المؤتمر الوطني الحر وحزب الاستقلال المحافظ الليبي والتجمع الليبي الديمقراطي وحزب التقدم والعدالة بالإضافة إلى حزب الشعب.

ويأتي ذلك عقب ما وجهه المجلس الأعلى للدولة؛ الذي يرأسه الإخواني خالد المشري، تهديدا صريحا لرئيس المفوضية العليا للانتخابات عماد السايح، إذا ما مضت الهيئة المستقلة في طريقها نحو تمهيد الطريق لإجراء العملية الانتخابية.

وطالب رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا المشري الثلاثاء المفوضية العليا للانتخابات بإيقاف قوانين الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي أقرها مجلس النواب مؤخرا إلى حين التوافق حولها، معتبرا أنها جاءت مخالفة للاتفاق السياسي.

وبحسب بيان للمجلس فقد وجه "رئيس المجلس الأعلى للدولة خطابا إلى مجلس إدارة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بشأن إيقاف قوانين الانتخابات التي أقرها مجلس النواب بالمخالفة للاتفاق السياسي والإعلان الدستوري إلى حين التوافق حولها مع المجلس الأعلى للدولة".

وأصدر مجلس النواب الليبي قوانين انتخاب رئيس الدولة والبرلمان، إلا أن المجلس الأعلى للدولة رفض تلك القوانين معتبرا أنها صدرت دون التوافق معه، ليعلن هو الآخر القاعدة الدستورية لإجراء الانتخابات العامة، وكذلك قانون مجلس الأمة بغرفتيه العليا والسفلى، بالإضافة إلى شروط الترشح لمنصب رئيس الدولة.

وتضمّن خطاب المشري تهديدا مبطنا لمفوضية الانتخابات في حال لم توقف العمل بقوانين الانتخابات إلى حين التوافق عليها.

> رابطة الأحزاب الليبية اعتبرت مراسلة المجلس الأعلى للدولة بمثابة تهديد وعرقلة واضحة للعملية الانتخابية

وحمّل المجلس مفوضية الانتخابات المسؤولية القانونية والأخلاقية والأمنية في حال اتخاذ أي إجراء يتجاوب مع القوانين (الصادرة عن مجلس النواب).

والأسبوع الماضي حمّل المجلس الأعلى للدولة البرلمانَ مسؤولية أي تأجيل أو تعطيلَ قد يحدث للانتخابات، مستنكرا عدم قانونية إجراءات تمرير "قانون انتخاب البرلمان".

وفي الثاني عشر من سبتمبر الماضي أعلنت المفوضية تسلمها قانون انتخاب رئيس الدولة من مجلس النواب.

وكان المشري قد تقدم في العشرين من سبتمبر الماضي بمبادرة تنص على إجراء الانتخابات التشريعية مقابل تأجيل الرئاسية، بعد أشهر من التمسك بالدستور كقاعدة لإجراء الانتخابات.

ودفع الخلاف حول القوانين الانتخابية، ولاسيما الرئاسية، مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة إلى عقد اجتماع تشاوري في المغرب الأسبوع الماضي لبحث التوافق بشأن إقرار القوانين الانتخابية.

ويتواصل الموقف الأميركي والأوروبي الداعم لإجراء الانتخابات الرئاسية في ليبيا في موعدها المحدد.

وسبق أن دعت سفارات فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في ليبيا جميع الجهات الليبية الفاعلة إلى ضمان الشمولية والحرية، وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية نزيهة في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل.

هل ستتحمّل حكومة بودن أخطاء الحكومات السابقة في تونس؟

مجمع تنسيقيات عمال الحضائر يطالب بتسوية وضعيات منظوريه

خالد هدوي

تونس - تطرح الملفات الاقتصادية والاجتماعية العالقة في تونس، بسبب عدم قدرة الحكومات السابقة على معالجتها والفشل في إدارة الشأن العام، تساؤلات بشأن تحمّل الحكومة الجديدة بقيادة نجلاء بودن تبعات تلك الأخطاء، ومطالبتها بحل الملفات في وقت يرتفع فيه سقف المطالب الاجتماعية.

وطالب مجمع التنسيقيات الجهوية لعمال وعاملات الحضائر الحكومة التونسية الجديدة بتسوية وضعيات منظوريه، ووضع حدّ لأوضاعهم العمّالية الهشة.

ودعا الحكومة إلى توظيف من سنهم بين خمس وأربعين وخمس وخمسين سنة، تطبيقا للقانون عدد 27 لسنة 2021 والمؤرخ في السابع من يونيو 2021، والمتعلق بإتمام القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في ديسمبر 1983 والمتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

الحكومة التونسية تواجه أزمات سابقة

وطالب المجمع بتوظيف من سنهم دون خمس وأربعين سنة تطبيقا للأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرخ في السابع عشر من يونيو 2021 والمتعلق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدّد لها.

كما دعا إلى إسناد المنحة المعادلة للمقدار الأساسي للتحويل المالي للفئات الفقيرة وبطاقة العلاج المجاني لمن بلغوا الستين سنة تطبيقا للأمر الحكومي.

ويرى متابعون للشأن التونسي، أنه من غير المنطقي أن تتحمّل الحكومة الجديدة أخطاء الحكومات السابقة وفشل سياساتها التشغيلية والتنموية، فضلا عن ضعفها في إدارة الشأن العام، معتبرين أن الأولويات الآن اقتصادية واجتماعية لإنقاذ البلاد.

وأفاد المحلل السياسي رافع الطبيب بأن "كل المطالب التي لا تندرج في إطار الإنقاذ الوطني لا يمكن أن تعالج الآن، بعيدا عن الممارسة الشعبوية التي قد تغرق المركب".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "هناك منظمات مثل الاتحاد العام التونسي للشغل لن تقبل بهذه الوضعيات، لأنه بتسوية وضعية هؤلاء سيحتج الآخرون، ومن غير المنطقي أن نحمّل الحكومة الحالية تبعات وتراكمات الحكومات السابقة، بل يجب إنقاذ الوطن أولا".

وتابع الطبيب "هناك أولويات ملحّة، أهمها دعم الخزينة المالية، والضرب على أيدي المتهربين من الجباية، وإنقاذ الاقتصاد، ثم سننظر في الملفات الاجتماعية، فضلا عن إعداد خارطة طريق واضحة المعالم والأهداف".

رافع الطبيب

المطالب التي توجد خارج إطار الإنقاذ الوطني لن تعالج الآن

وأردف "هناك نوع من النكاية، عبر تقديم الوعود التي من الصعب تحقيقها، والزمن في تونس انتخابي، وهو زمن منته، ولا بد من إنقاذ حيوي للبلاد التي خربتها المنظومة السابقة بسياساتها المتناقضة مع المصلحة الوطنية".

وأمضى رئيس الحكومة السابق هشام المشيشي والاتحاد العام التونسي للشغل في العشرين من أكتوبر 2020 اتفاقية تقضي بتسوية ملف عمال الحضائر، وبانتداب واحد وثلاثين ألفا منهم بالوظيفة العمومية ممن لا تتجاوز أعمارهم خمسا وأربعين سنة على دفعات، وتمكين الراغبين في المغادرة من تعويض مالي.

الرئيس التونسي يتعهد بسحب جواز السفر الدبلوماسي من المرزوقي

تونس - قال الرئيس التونسي قيس سعيد، الخميس في أول اجتماع لمجلس الوزراء برئاسته إنه سيسحب جواز السفر الدبلوماسي لمن حرض ضد الدولة في الخارج.

وتتجه الاتهامات إلى الرئيس السابق المنصف المرزوقي الذي شارك في وقفة احتجاجية ضد الرئيس سعيد في العاصمة الفرنسية باريس وكان قد طالب الحكومة الفرنسية بعدم التعاون مع حكمه، ردا على إعلانه التدابير الاستثنائية بشأن تجميد البرلمان وتعليق معظم مواد الدستور.

والثلاثاء قال المرزوقي في حوار مع قناة "فرانس 24" إنه "يفتخر بسعيه لدى المسؤولين الفرنسيين لإفشال عقد قمة الفرانكفونية في تونس" باعتبار أن تنظيمها في بلد يشهد ما سمّاه "انقلابا" هو "تأييد للدكتاتورية والاستبداد".

وأضاف أنّه "يفتخر بما قام به لكنه لم يدع إلى التدخل في الشأن الداخلي لتونس".

وشارك المرزوقي قبل أيام في وقفة احتجاجية نظمها معارضون للرئيس سعيد في العاصمة الفرنسية باريس، حيث دعا الحكومة الفرنسية إلى وقف مساعداتها نحو تونس والتدخل فيها من أجل الضغط على الرئيس قيس سعيد لإلغاء إجراءاته الاستثنائية وإرجاع نشاط البرلمان المجمد.

وكان الرئيس التونسي قيس سعيد ألمح في خطاب ألقاه الاثنين بقصر قرطاج بمناسبة تنصيب الحكومة الجديدة إلى إمكانية تأجيل القمة أو تغيير مكانها، متهما أطرافا سياسيّة معارضة له بالتحريض على الدولة والعمل على إفشال تنظيم هذه القمة في بلادهم.

وأفاد قيس سعيد بكونه توصل إلى تقارير تفيد بسعي أطراف "لإفساد العلاقة مع فرنسا"، مضيفا أن "من كان يحكم بالأمس وينظم الندوات ويدلي بالتصريحات اتجه إلى بعض العواصم والأحزاب لحثها على عدم تنظيم قمة الفرانكفونية في جزيرة جربة".